حتى نبرز دور هذا القطاع التعاوني الهام في الضفة الغربية، لابد من إبراز المشكلات الزراعية القائمة، لمحاولة معالجتها، أو على الأقل لوضع التصورات العلمية للاسهام في حلها.

ـ تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٧٢٠٠٠ دونم[٨]، منها ٤٨ ٪ قابلة للزراعة، ٥٢,٥ ٪منها مناطق شبه جافة، وهي مصنفة كما يبين الجدول رقم (٥) التالي:

## الجدول رقم (٥)
## تصنيف أراضي الضفة الغربية المحتلة

| | المساحة | | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ـ محاصيل حقلية | ١,٤٦٠,٠٠٠ | دونم | ٪ ٢٦,٢ |
| ـ أشجار مثمرة | ٨٧٥,٠٠٠ | دونم | ٪ ١٥,٧ |
| ـ أحراج | ٢٥٥,٠٠٠ | دونم | ٪ ٤,٥ |
| ـ زراعة مروية | ٩٠,٠٠٠ | دونم | ٪ ١,٦ |
| ـ مناطق شبه جافة | ٢,٨٩٢,٠٠٠ | دونم | ٪ ٥٢,٠ |
| المجموع | ٥,٥٧٢,٠٠٠ | دونم | ٪ ١٠٠ |

ـ ويبدو واضحاً من هذا الجدول أن نسبة المساحة المروية قليلة جداً ولا تتجاوز ٢ ٪ من المساحة الكلية، أو ٤٪ من المساحة القابلة للزراعة، ويضاف الى ذلك أن المستوطنات الاسرائيلية تستنزف ٣٠ ٪ من المياه الجوفية في الضفة الغربية.

ـ ان المساحة شبه الجافة تشكل أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية، مما يستلزم إقامة السدود الصناعية لحفظ مياه الأمطار الخفيفة، والاستفادة منها في الري والمراعي والشرب لسكان المناطق البدوية.

ـ هناك مشكلة تشتت الملكية، والحيازات القزمية في الضفة الغربية، الأمر الذي يعكس آثاراً سلبية على نجاعة الإنتاج، فضلاً عن مشاكل التسويق وصعوبة تقديم الخدمات الزراعية المتطورة، ومثل هذا الأمر يفرض بالضرورة، تنظيم المزارعين جماعياً، ضمن اطار تعاوني زراعي سليم، لتفادي مثل تلك المساوىء والأخطار، على عملية الانتاج وباقي الخدمات الزراعية المكملة.

ولعل الجدول رقم (٦) التالي يلقي الضوء على تدني متوسط الملكية الزراعية المستغلة وبعثرتها على اعداد كبيرة من المالكين[٩].

ـ والظاهرة الخطيرة في المهنة الزراعية، هي تحول ما نسبته ٤٠ ٪ من العاملين بها الى مهن أخرى، نتيجة لعدة عوامل أبرزها: ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب المنافسة غير